قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٨

قانون بربط الميزانيـــة العموميـــة لســـــنة ١٩١٨

نحن سلطـان مصر

بناء على ماعرضه علينا وزير المـاليـــة ، ومواقـــة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنـــا بما هـــو آت :

المـادة الأولى

تقررت ميزانيـــة الايرادات لســـنة ١٩١٨ بمبلغ ثلاثة وعشرين مليونا ومائتين وخمسين ألف جنيه مصرى (٢٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى) على حسب المبيّن فى الجدول المرفق بهذا القانون .

المـادة الثـانيـــة

تقررت ميزانيـــة المصروفات لســـنة ١٩١٨ بمبلغ ثلاثة وعشرين مليونا ومائتين وخمسين ألف جنيه مصرى (٢٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى) على حسب المبيّن فى الجدول المرفق بهذا القانون .

المـادة الثـالثـــة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هـــذا القانون كل منهـــم فيما يخصـــه منه

صدر بسراى عابدين فى ١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٢٣ مارس سنة ١٩١٨)

فـــؤاد

بأمر الحضرة السلطانيـــة
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وزير المـاليـــة
يوسف وهبه

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء

عن ميزانية ١٩١٨ – ١٩١٩

تتشرف اللجنة المالية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع ميزانية الحكومة عن سنة ١٩١٨ — ١٩١٩ المالية :

إن ميزانية سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ المالية التى بلغت ١٩,٥٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى دخلا وخرجا كانت أكبر ميزانية عُرضت حتى الآن على مجلس الوزراء . على أن الميزانية الحالية تبلغ ٢٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى وهو مبلغ لم يسبق له مثيل . ولم تبلغ الايرادات هذا المقدار إلا باضافة مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى من المال الاحتياطى اليها .

أما المصروفات فلم يتيسر حصرها ضمن نطاق هذا المبلغ إلا بتضييق دائرة الأعمال فى أهم المصالح المنفقة تضييقا ذا شأن . فانه ما عدا الاقتراحات الجديدة التى رفضت قبل تقديم تقديرات الميزانية قد اضطرت وزارة المالية فيما بعد الى اجراء تخفيضات أخرى يناهز مجموعها نصف مليون جنيه .

وقد كان استمرار الارتفاع فى الأثمان ووجود عدد كبير من الجنود فى ميدان الحرب المصرى باعثا على زيادة الايرادات فى سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ زيادة وافرة حتى انه يصح الاعتماد بكل اطمئنان على أن هذه الايرادات ستربو كثيرا على ما قدر لها .

ومع ذلك فان ازدياد المصروفات الناتج معظمه عن ارتفاع الأسعار — ذلك الارتفاع الذى أدى الى زيادة الايرادات — قد قضى بزيادة أجور السكك الحديدية زيادة كبيرة رفعت مجموع دخل تلك المصلحة الى مبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى على أن صافى دخل المصلحة لا يزيد على ما كان عليه فى الأحوال الاعتيادية .

ان الزيادة الظاهرية فى الايراد خلال السنوات الأخيرة قد تُدخل على الأذهان بعض الوهم . فان ايرادات سنة ١٩١٦ المالية قد بلغت ١٩,٩٢٧,٠٠٠ جنيه مصرى واذا ما قوبلت بايرادات سنة ١٩٠٥ ظهرت فيها زيادة ٥,١١٧,٠٠٠ جنيه مصرى على ايراد تلك السنة التى بلغ مجموعها ١٤,٨١٠,٠٠٠ جنيه مصرى حسب ما هو مدرج فى الحساب الختامى . على أنه يلاحظ أن فى سنة ١٩٠٥ قد أضيف مبلغ ٦٠١,٠٠٠ جنيه مصرى مباشرة الى نقود الاحتياطى العمومى وهذا يخفض الفرق الى ٤,٥١٦,٠٠٠ جنيه مصرى . وهناك تعديلات أخرى منها ما هو ذو تأثير فعلى كتعديل بعض الرسوم أو الاعفاء من البعض الآخر ومنها ما هو ظاهرى كدرج بعض مبالغ فى ايرادات الميزانية كانت تضاف قبلا الى حسابات خصوصية . فكانت نتيجة هذه التعديلات أنها أسدلت ستراً دون المقابلة الحقيقية بين ايراد السنتين فلو عملت هذه المقابلة على قاعدة واحدة لما ظهرت الزيادة بقدر ما تظهر الآن .

وقد وضعت وزارة المالية بيانا يؤخذ منه أنه إذا قيست ايرادات سنة ١٩١٦ على قاعدة ايرادات سنة ١٩٠٥ لم تتجاوز الزيادة الحقيقية مبلغ ٢,٢٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى والفرق بين هذا المبلغ ومبلغ الـ ٤,٥١٦,٠٠٠ جنيه مصرى المذكور آنفا ناشئ عن أسباب غير اعتيادية .

وكذلك إذا قوبلت الايرادات المقدرة للسنة القادمة بالايرادات الفعلية لسنة ١٩١٦ وجب تخفيض المبالغ الآتية من الزيادة الظاهرية البالغة ٢,٩٧٣,٠٠٠ جنيه مصرى :

(أ) أبواب جديدة للايراد لم تدخل فى حسابات سنة ١٩١٦ :

	جنيه مصرى
نقود الخفر	٨٢٠,٠٠٠
رسوم استهلاك	٦٣٤,٠٠٠
التلفون	٢٠٠,٠٠٠
	١,٦٥٤,٠٠٠
(ب) زيادة أجور السكك الحديدية	١,٥٣٩,٠٠٠

بجملة ذلك ٣,١٩٣,٠٠٠ جنيه مصرى وهو مبلغ يربو على الزيادة الظاهرية .

ومن جهة أخرى لابد من أن تكون الموارد الآتية عرضة لنقص كبير بعد الحرب :

(ا) ايرادات الجمارك ، التى تتضمن الزيادة التى فرضت على رسوم الأرصفة أثناء مدة الحرب فضلا عن كون الرسوم الجمركية على الواردات تحصّل الآن على البضائع مقدرة بأثمان تزيد بكثير على الأسعار قبل الحرب نعم إن المقادير المستوردة هى أقل كثيرا من المقادير المعتاد استيرادها وذلك بسبب تضييق سبل الشحن على أنه ليس من الحكمة أن يُعتمد على تحسين عاجل فى الحالة على أثر انتهاء الحرب . ومن جهة أخرى فقد زاد الدخل من الرسوم على الصادرات بسبب أسعار القطن فى الوقت الحاضر وهى أسعار لا يمكن الاعتماد على استمرارها.

(ب) دخل السكك الحديدية ، إذ أن نطاق الحركة على الخطوط الحديدية قد اتسع الآن بسبب نقل الجنود ومهمات الجيش . والأجور الحالية تصبح باهظة فيما لو نزلت الأسعار وقلت أرباح الزراعة والتجارة . فيكون ابقاء هذه الأجور فى مثل هذه الأحوال أمرا مضرا .

(ج) ايرادات الأملاك الأميرية ، التى زادت زيادة كبيرة جدا بسبب علو أسعار القطن والمحصولات الزراعية .

(د) الأرباح الناتجة من تشغيل النقود والايرادات المتنوعة ، البالغ قدرها مبدئيا حوالى ١,٦٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى إذ أن منها مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الأرباح من اصدار أوراق البنكنوت التى لا يمكن الاعتماد على استمرارها. ولم يقتطع شئ فى باب "الأرباح الناتجة عن ضرب النقود الفضية" لأنه مشكوك فى امكان الحصول على الفضة اللازمة فضلا عن أنه لو نشأ أى ربح من هذا القبيل فانه يضاف الى الاحتياطى المخصص لسد الخسارة التى قد تنجم فيما بعد من هذا الباب .

وفيما يلى بيان أهم الزيادة فى تقديرات الايرادات :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة	
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
الجمارك والدخان ورسوم الاستهلاك	٤,٢٠٠,٠٠٠	٥,٢٦٠,٠٠٠	١,٠٦٠,٠٠٠	من هذه الزيادة مبلغ ٦٣٤,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ من ضم رسوم الاستهلاك .
الرسوم القضائية والقيدية	١,٢٩٠,٠٠٠	١,٤٨١,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	ينتظر أن تزيد المعاملات عن السنة الماضية من حيث العدد ومن حيث القيمة .
السكك الحديدية والتلغراف والتليفون ...	٤,١٧٩,٠٠٠	٦,٣٣٥,٠٠٠	٢,١٥٦,٠٠٠	من هذه الزيادة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى للتليفون و ٧,٠٠٠ جنيه مصرى للتلغراف والباقى ناتج عن رفع أجور النقل على الخطوط الحديدية عن الركاب وعن البضائع . ويبلغ صافى ايراد السكك الحديدية مبلغ ١,٢٠٤,٠٠٠ جنيه مصرى أى نحو ٤ فى المائة من قيمة رأس المال .
الأملاك الأميرية	٧٥٠,٠٠٠	٨٧٢,٠٠٠	١٢٢,٠٠٠	هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار المحاصيل .
نقود الخفر	٦٦٤,٠٠٠	٨٢٠,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠	ويقابل هذه الزيادة زيادة تتاهزها فى أجر قوة الخفر .
أرباح تشغيل النقود... ...	٩٥٠,٠٠٠	١,٠٩٨,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠	هذه الزيادة ناشئة عن قيمة ماخص الحكومة من أرباح اصدار أوراق البنكنوت .

وأهم النقص فى باب الليمانات والقناطر (٣٩,٠٠٠ جنيه مصرى) بسبب استمرار التضييق على الملاحة ؛ وفى باب الايرادات المتنوعة (١٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى) حيث لم يقدّر فيه شئ من الأرباح الناتجة عن ضرب النقود الفضية ؛ وفى باب الايرادات غير الاعتيادية (٢٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى) وكان ايراد هذا الباب زاد فى السنة الماضية زيادة غير معتادة بالنظر الى ما أضيف اليه من المتجمد من احتياطى نقود الخفر ومن الرصيد الباقى من حساب نزع ملكية الأطيان .

المصـــــروفات :

	جنيه مصرى
قدرت المصروفات لسنة ١٩١٧ بمبلغ	١٩,٥٢٥,٠٠٠
وهى مقـــدرة لسنة ١٩١٨ بمبلغ	٢٣,٢٥٠,٠٠٠
فتكون الزيادة	٣,٧٢٥,٠٠٠

وفى هذه الزيادة مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ناجم عن مصروفات ناشئة عن الحرب و ٥٦٤,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اعانة منحت بسبب الحرب لصغار المستخدمين وجملة ذلك ١,٠٦٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وتدل الكشوف الاحصائية المعمولة فى وزارة المالية على أن الزيادات فى أبواب المصروفات المختلفة توزع كما يأتى :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الفرق
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ماهيات ومرتبات	٦,٣٧٠,١٢٤	٦,٨٢٨,٢٦٦	٤٥٨,١٤٢ (*)
مصاريف انتقال وبدل سفرية...	٣٣٣,٨٤٣	٣٧٨,٤٦١	٤٤,٦١٨
ملبوسات وكساوى	٢٧٩,٦٠٣	٣٩٠,٢١٤	١١٠,٦١١
توريدات عمومية...	٥٩٣,١٥٠	٧٣٦,٧٥٢	١٤٣,٦٠٢
وقـــود	١,٥٣٤,٨٧٢	٢,٥٨٣,٦٣٣	١,٠٤٨,٧٦١
أغـــذية	٣٧٩,٣٨٧	٥٧٣,١٤٣	١٩٣,٧٥٦
مصاريف صيانة	١,٥٤٨,٢٧٤	١,٦٦٦,٧٠٧	١١٨,٤٣٣
أعمال جديدة	١,١٤٤,٦٢٢	١,٢٠٢,٠١٢	٥٧,٣٩٠
المجموع	١٢,١٨٣,٨٧٥	١٤,٣٥٩,١٨٨	١,١٧٥,٣١٣

يتضح مما تقدم أن ارتفاع الأسعار قد زاد فى المصـــروف للتوريدات والمهمات والأغذية والوقود الخ مبلغ ١,٤٩٦,٧٣٠ جنيها مصريا كما أن زيادة تكاليف أعمال الصيانة فى الترع والمصارف والمبانى والطرق البالغة ١١٨,٤٣٣ جنيها مصريا هى أيضا ناشئة عن نفس ذلك السبب .

وقد بلغت الاعتمادات المخصصة للدين والمعاشات وسائر المصـــروفات المقررة ٥,٧٧٠,٩٦٨ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٧ مقابل ٥,٧٨٨,٧٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٨ . والباقى من التقديرات يختص بالمصاريف المتنوعة التى يدخل فيها فى سنة ١٩١٨ مبلغ ١,٠٦٤,٠٠٠ جنيه مصرى المذكور آنفا .

أما أهم الزيادة فى المصروف باعتبار الوزارات والمصالح فهى كما يأتى :

وزارة المالـــيـــة :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ادارة العموم	٢٥١,٠٠٧	٢٨٤,٥٦٧	٣٣,٥٦٠
مصلحة المساحة	١٦٩,٨٧٤	٢١٨,٢٤٦	٤٨,٣٧٢
المطبعة الأميرية	٧٩,٢٢٧	١٢٨,٧٣٩	٤٩,٥١٢
مرتبات مكة والمدينة	٥٣,٦٠١	٩٦,٦٢١	٤٣,٠٢٠
حفر السواحل ومصايد الأسماك...	١٢٩,١٧٨	١٥١,٩٦٥	٢٢,٧٨٧
مصلحة البوســـتة	٣٢٣,٨١٩	٣٤٤,٢٢٣	٢٠,٤٠٤
مصلحة الليمانات والفنارات... ...	١٢٤,٥٠١	١٥١,٩٩١	٢٧,٤٩٠
مصلحة أقسام الحدود	٨٨,٠٤١	٢٢١,٨٣٩	١٣٣,٧٩٨

(*) بما فى ذلك ١٤٩,٦١٩ جنيها مصريا زيادة مرتبات الخفر .

ادارة العمـــوم :

معظم الزيادة ناشئ عن الأعمال الجديدة — التى تتضمن نحو ٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى لمقاومة الملاريا و ٨,٠٠٠ لابحاث تختص بالوقود — وعن زيادة الاعانات التى تشتمل على ٧,٨٠٠ جنيه مصرى للأزهر . وفى الميزانية زيادة قدرها ٥,٢٠٠ جنيه مصرى للماهيات .

مصـــلحة المساحة :

زيد عدد المستخدمين زيادة كبيرة لتمكين المصلحة من القيام بأعمالها الجديدة ولا سيما ما يختص منها باحصاء مساحة المزروعات و تحديد ونزع ملكية الأطيان المأخوذة للمنافع العمومية . والمنتظر أن يزداد عمل هـذه المصلحة زيادة أخرى فى المستقبل القريب . وقد فصلت المعامل الكيماوية وقلم دمغة المصوغات من هذه المصلحة وتألف منها مصلحة جديدة تابعة لوزارة المالية .

المطبعـــة الأميريـة :

الزيادة ناشئة باكملها عن ارتفاع سعر الورق وعن ضرورة ابقاء مقدار مخزون منه .

مرتبـات مكة والمدينـــة :

الزيادة تتناول الاعتماد المخصص للخطة التى ترسل الى الحجاز وسببها ارتفاع الأسعار .

حفـــر الســـواحل ومصايد الأسمـاك :

إن انشاء مصلحة أقسام الحدود قد حصر أعمال مصلحة حفر السواحل فى منطقة الساحل من الاسكندرية الى بورسعيد وعلى شاطئ قنال السويس . غير أنه من جهة ثانية سيناط بها جميع الأعمال المتعلقة بادارة مصايد الأسماك وتوسيع نطاقها . وقد نشأت الزيادة فى تقدير المصروفات من غلو الأسعار لجميع الأصناف والمهمات .

مصـــلحة البوســـتة :

جاءت الزيادة بوجه عام فى هذا الفرع من اتساع نطاق العمل وارتفاع الأسعار .

مصلحة المبانات والفنـارات :

زادت اعتمادات الأعمال الجديدة على اعتمادات السنة الماضية ٨,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا منها ٥,٠٠٠ جنيه مصرى لفنار رأس التين والباقى لأعمال الوقاية من الحريق ولتجديد ما تلف من المهمات . أما سائر الزيادات فى هـذه المصلحة فناجم عن ارتفاع أسعار الأصناف والوقود .

مصلحة أقسـام الحدود :

لما كانت هذه المصلحة لاتزال فى دور الاختبار فقد رؤى من الأنسب أن يدرج الاعتماد المخصص بها جملة واحدة دون وضع تقديرات مفصلة حسب الطريقة المتبعة . أما الأقسام التى سينفق فى سبيلها الأعتماد الاجمالى البالغ ٢٢١,٨٣٩ جنيها مصريا فهى :

	جنيه مصرى
الادارة العمومية والمخازن والورش	
الأقاليم	٣١,٠٠٠
قرقة الحجانة	٧٧,٠٠٠
الصحة العمومية	٣٢,٠٠٠
التوريدات	١٢,٠٠٠
أعمـال جديدة	٣٢,٠٠٠
صناعات العربان	٢٦,٠٠٠
	١١,٨٣٩

وزارة المعارف العمومية :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ادارة العموم...	٣٧٧,٥٩٣	٤٧٣,٥٢٥	٩٥,٩٣٢
التعليم الفنى والصناعى والتجارى	٩٠,١٦٥	١٠٥,١٠٨	١٤,٩٤٣
	٤٦٧,٧٥٨	٥٧٨,٦٣٣	١١٠,٨٧٥

من هذه الزيادة مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري ناتج عن ارتفاع أثمان الغذاء وزيادة عدد التلاميذ ومبلغ ١٣,٥٠٠ جنيه مصرى عن ارتفاع أسعار التوريدات والأصناف والوقود ومبلغ ٦,٥٠٠ جنيه مصرى للاعانات ومبلغ ٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى للماهيات وهذه الزيادة الأخيرة ناتجة عن زيادة عدد المستخدمين بسبب إنشاء مدارس جديدة وبسبب توسعات أخرى قضى بها تقدم التعليم تقدما مطردا . ومن جهة أخرى زيدت الاعانة الممنوحة من وزارة الأوقاف مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصرى وقدرت ايرادات الوزارة بزيادة مبلغ ٢٧,٠٠٠ جنيه مصرى على تقديرات السنة الماضية .

وزارة الداخلية :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الفرق
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ادارة العموم...	٤٦٧,٤٤٢	٤٦٤,٩٤١	— ٢,٥٠١
الصحة العمومية	٤٥٦,٢٣٣	٥٢٧,٣٠٥	٧٠,٩٧٢
السجون...	٢٤٦,٢٢٥	٢٩٤,٨٤٠	٤٨,٦١٥

ادارة العموم :

تتضمن هذه الميزانية زيادة ٤,٨٠٠ جنيه مصرى للماهيات و ٣,٠٠٠ جنيه مصرى لمصاريف الانتقال وبدل السفرية و ٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى للمهمات والأغذية والعليق . غير أن مقدار التخفيض فى الاعتمادات المخصصة لاعانات مجالس المديريات وللأعمال الجديدة يربو على جملة تلك الزيادات .

مصلحة الصحة العمومية :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة قدرها مبلغ ٤٨,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية والمهمات كما أنها تشتمل على زيادة فى عدد المستخدمين يسوغها أهمية الأعمال المعهود بها الى هذه المصلحة . ومن المرجح أن يحول فيما بعد معظم أعمال هذه المصلحة الى السلطات المحلية فاذا نفذت هذه الخطة فمن الضرورى أن تكون الحركة الادارية سائرة على نظام تام عند ما يأذن الوقت لعمل التغيير المنوى .

مصلحة السجون :

ان زيادة الـ ٤٨,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئة على الأخص عن غلاء أسعار الوقود والأغذية :

وزارة الحقانية :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
المحاكم الأهلية...	٣٩٥,٣٤٣	٤١١,٥٥٢	١٦,٢٠٩
المحاكم الشرعية	٧٩,٨٦٥	٨٣,٢٦١	٣,٣٩٦
المجالس الحسبية	٥,٠٧٢	١٠,٨٥٢	٥,٧٨٠

ان معظم الزيادة فى المحاكم الأهلية والشرعية ناشئ عن تحسين مركز القضاة وأعضاء النيابة والقضاة الشرعيين فى الحال والاستقبال .

هذا وان إنشاء مصلحة خاصة لمراقبة المجالس الحسبية وسرعة ازدياد الأعمال المهمة المنوطة بها مما يبرر مضاعفة اعتماد الماهيات .

وزارة الزراعة :

سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
١٣٥,٠٩٥	١٧٣,٨٥٦	٣٨,٧٦١

من هذه الزيادة مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى للأعمال الجديدة منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة قسط ثمن البناية التى تشغلها الوزارة و ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى لمقاومة الطاعون البقرى. أما الماهيات فقد زيدت ٤,٠٠٠ جنيه مصرى.

سكك الحديد والتلغرافات والتلفون :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
سكك الحديد	٣,٧١٠,٢٨٧	٤,٧٩٥,٥٠٨	١,٠٨٥,٢٢١
التلغرافات	١٢٧,٠٦٣	١٢٩,٧٢٧	٢,٦٦٤
التلفون	—	١٤٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠

تكاد كل الزيادة فى مصلحة سكك الحديد تكون ناشئة عن ارتفاع أسعار الفحم الذى قضى بزيادة مليون جنيه مصرى تقريبا . أما الاعتماد المخصص لمصلحة التلفون فلا يدرج مفصلا فى هذا العام .

خدمة الادارة والتحصيل فى الأقاليم والمحافظات :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الادارة والتحصيل	٤٦٤,٨٣٠	٤٨٥,٠٩٦	٢٠,٢٦٦
البوليس	٥٢٧,٠٧٣	٥٦٨,٨٧٢	٤١,٧٩٩
الخفر	٦٥٣,٦٧٢	٧٩٦,٤٩٥	١٤٢,٨٢٣

ان الزيادة فى خدمة الادارة والتحصيل هى على الأخص فى بنود الماهيات والمرتبات ومصاريف الانتقال وبدل السفرية . والزيادة فى مصاريف البوليس ناشئ بعضها عن زيادة قوة البوليس والبعض الآخر عن ارتفاع الأسعار. أما زيادة المصروف الخاص بقوة الخفر فيعوضها زيادة فى الايراد .

مصاريف عسكرية :

	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الزيادة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
وزارة الحربية	١,٣٨٨,٧٧٠	١,٥٠٦,٦١٥	١١٧,٨٤٥
الجيش البريطانى فى مصر	١٤٦,٢٥٠	١٤٦,٢٥٠	—

من هذه الزيادة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى الفصل ٣ "لوازم الجيش" وقد بلغت زيادة الماهيات ومرتبات الجيش نحو ٩,٠٠٠ جنيه مصرى ولكانت الزيادة فى هذا الباب أكثر مما هى لولا صعوبة الحصول فى الوقت الحاضر على المهمات العسكرية .

القاهرة فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٨

الامضاءات :

يوسف وهبه

و . ا . برونيات

أ . م . دوسن

ر . س . پاترسن